

القرار الإداري الإلكتروني: قراءة في المفهوم والأهمية

Electronic administrative decision: a reading of the concept and importance

عمر بن عيشوش *

مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة (الجزائر)، o-benaichouche@crsic.dz

تاريخ الإرسال: 2023 / 10 / 19 تاريخ القبول: 2024 / 01 / 16 تاريخ النشر: 2024/03/04

الملخص:

يعد موضوع القرار الإداري الإلكتروني من المواضيع ذات الأهمية البالغة؛ لما له من أثر مباشر على حياة المواطن وعلاقته بالإدارة وعلى التسيير الحسن للمرفق العام؛ وتسعى الجزائر جاهدة لتعميم الإدارة الإلكترونية على جميع الإدارات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري على مستوى التراب الوطني، ويعد القرار الإداري أهم وسيلة قانونية تعبر بها الإدارة عن إرادتها، لاسيما مع التطور التكنولوجي الذي تشهده وسائل الإعلام والاتصال والتوجه نحو تعميم الإدارة الإلكترونية لتقريب الإدارة من المواطن.

وتهدف الدراسة إلى تحديد مفهوم القرار الإداري والتأكيد على أهميته في تحسيد الإدارة الإلكترونية في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن القرار الإداري الإلكتروني لا يختلف كثيرا على القرار الإداري التقليدي سوى في صدره بطريقة إلكترونية وله نفس أركان القرار التقليدي، ويعد نقطة تحول في مسار تطور القانون الإداري المعاصر.

الكلمات المفتاحية: القرار؛ الإداري؛ الإلكتروني؛ الإدارة الإلكترونية .

Abstract:

The issue of electronic administrative decisions is considered one of the most important topics. Because of its direct impact on the life of the citizen and his relationship with the administration and on the good management of public facilities, Algeria is striving to spread electronic administration to all departments and institutions of an administrative nature at the level of the national territory. The administrative decision is the most important legal means by which the administration expresses its will, especially with the development of The technological trend witnessed by the media and communication and the trend towards generalizing electronic administration to bring the administration closer to the citizens.

The study aims to define the concept of administrative decision and to emphasize its importance. The study concluded that the electronic administrative decision does not differ much from the traditional administrative decision except in that it was issued electronically and has the same elements as the traditional decision, and it is considered a turning point in the path of development of contemporary administrative law.

Keywords: the decision ; Administrative; electronic; Electronic management

مقدمة:

لقد أثرت التكنولوجيات الحديثة لوسائل الإعلام والاتصال على جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما كان لها تأثير كبير على المفاهيم والأسس الإدارية، وهو ما أدى إلى قيام الدول والحكومات بتعميم استعمال هذه التقنيات الحديثة في آليات العمل الإداري، والعمل على توفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتفعيل الحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية على المستوى المركزي والمحلي لتقريب الإدارة من المواطن وتحسين الخدمة العمومية.

ويعد محور الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين أهم الأهداف الاستراتيجية التي تعمل على تجسيدها على أرض الواقع لكسب رهان التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، حيث تساعد تقنيات الإعلام والاتصال الحديثة في تسهيل عملية القيام بالنشاطات الإدارية في وقت وجيز وبأقل التكاليف، وتساهم في تحسين وزيادة جودة ونوعية الخدمات المقدمة للمواطن، وتضفي طابع الشفافية في تسيير المرفق العام.

وتجدر الإشارة أن منذ إعلان منظمة الصحة العالمية في مارس 2020 أن فيروس كورونا (كوفيد 19) قد أصبح جائحة عالمية بحيث انتشر في جميع أنحاء دول العالم، مما أدى إلى زعزعة وتحديد الأمن الصحي العالمي والاقتصاد العالمي ومختلف القطاعات الحيوية الأخرى، وأدى إلى إغلاق الحدود البرية والبحرية والجوية وإغلاق المدارس والجامعات وتجميد مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية؛ وفرض الحجر الصحي والعزل المنزلي والتباعد الاجتماعي من أجل سلامة المواطنين؛ ومع استمرار الجائحة أصبح اعتماد وتفعيل الإدارة الرقمنة خيارا لا بد منه لضمان استمرار تقديم الخدمات لمواطنين المتواجدين في الحجر الصحي، مما ساهم في انتعاش التجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني، وانتشار التعليم عن بعد، والتحول نحو العمل عن بعد، والمحكمة الإلكترونية...

وفي هذه الدراسة نسلط الضوء على القرار الإداري الإلكتروني باعتباره أهم وسيلة تستخدمها الإدارة سواء على المستوى المركزي أو المحلي بغرض تلبية احتياجات المواطنين، سواء عن طريق المرافق العامة المختلفة أو بموجب اتخاذ إجراءات الضبط الإداري الكفيلة بالمحافظة على النظام العام.

أهمية الدراسة: موضوع القرار الإداري الإلكتروني من المواضيع ذات الأهمية البالغة في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ويحظى باهتمام متزايد على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، من قبل الباحثين في حقل القانون الإداري، والقضاة في الهياكل القضائية الإدارية.

المنهج المتبع: تتبع المنهج الوصفي، وذلك من خلال تجميع المادة العلمية والبيانات المتعلقة بالقرار الإداري الإلكتروني من مصادرها المختلفة، ثم تحليلها التحليل المناسب واستخلاص النتائج منها.

الإشكالية الدراسة: تتعلق بمفهوم القرار الإداري الإلكتروني ومامدى أهميته في تفعيل وتحسيد الإدارة الإلكترونية؟

للإجابة على الإشكالية أتبع الخطة التالية:

مقدمة

المحور الأول: مفهوم القرار الإداري الإلكتروني

المحور الثاني: أهمية القرار الإداري الإلكتروني والتحديات التي تواجهه

خاتمة: أضمنها أهم النتائج والتوصيات

1. مفهوم القرار الإداري الإلكتروني

1.1 تعريف القرار الإداري الإلكتروني

لغة: القرار الإداري الإلكتروني مركب إضافي وعليه سأقوم بتفكيكه وتعريفه:

- القرار: من الفعل قَرَر يقرر قراراً، والقرارُ ما قَرَّرَ فيه الماء، والقرار والقرارة من الأرض: المطمئن المستقر، وقيل هو القاع المستدير، والقرارة كل مطمئن اندفع إليه الماء فاستقر فيه¹

ومنه قوله تعالى: ﴿يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ﴾².

و القرار: ما قُرِّر وثبت عليه الرأي، وما صمَّم عليه الإنسان بعد التفكير ومضى فيه بثبات، والقرار أمر يصدر من هيئة رسمية مثل: القرار الوزاري.³

-الإداري: من الفعل أدار يدير إدارة، وأدار جعله يدور، أدار دولاباً، وأشرف على إدارة عمل أي أدار مشروعاً، والإدارة مركز الرئاسة والتصرف، والإداري عائد إلى إدارة حكومية.⁴

وكلمة الإدارة **Administration**، أصلها اللاتيني يتكون من **Ad** بمعنى "To" أي من أجل، و**Minister** بمعنى "To serve" أي لكي يخدم، وبناء على ذلك فالإدارة تعني خدمة الآخرين من خلال مجهودات بشرية من أجل تحقيق أهداف محددة⁵

فمن أبرز معاني القرار الاستقرار، وعليه يمكن القول إن القرار الإداري هو آخر ما استقرت الإدارة على إصداره.

-**الإلكتروني**: نسبة للإلكترون وهو عبارة عن شحنات كهربائية دقيقة جداً دائمة الحركة حول جسم هو النواة الذي هو جزء من الذرة⁶ وقد استخدمت الإلكترونيات في التصنيع ودخلت في كثير من المجالات فظهر الراديو الذي يستقبل هذه الموجات الإلكترونية ثم ظهر التلفزيون والهاتف والفاكس والحاسوب وغيرها من الأجهزة والوسائط الإعلامية التي تعمل عن طريق الإلكترونيات.

اصطلاحاً:

باعتبار القرار الإداري الإلكتروني حديث الظهور، هناك عدة محاولات لضبط تعريف دقيق له، وفيما يلي استعراض لأهم التعريفات:

- "تلقي الإدارة العامة الطلب الإلكتروني على موقعها الإلكتروني، وإفصاحها عن رغبتها الملزمة بإصدار القرار والتوقيع عليه إلكترونياً، وإعلان صاحب الشأن على بريده الإلكتروني بما له من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح، وذلك بقصد إحداث أثر قانوني معين يكون جائزاً وممكناً قانوناً، ابتغاء المصلحة العامة."⁷

- "إستخدام الجهات المسؤولة لأنظمة المعلومات لإعتماد بديل واحد من البدائل المطروحة"⁸

- "إفصاح السلطة الإدارية العامة عن إرادتها المنفردة الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين والأنظمة النافذة عبر وسائل إلكترونية بقصد ترتيب آثار قانونية متى كان ذلك ممكناً وجائزاً قانوناً، وبهذا الصدد لا يختلف القرار الإداري الإلكتروني عن القرار الإداري التقليدي إلا من ناحية وسيلة التعبير عن الإرادة فقط"⁹

ونباء على ماسبق فالقرار الإداري الإلكتروني هو مثل نظيره التقليدي، حيث يمكن أن نعرفه بكونه: " قيام الإدارة بالتعبير والإفصاح عن إرادتها المنفردة الملزمة بما تتميز به من سلطة عامة عبر وسائل إلكترونية حديثة من خلال استخدام الأنظمة والبرمجيات والتطبيقات الإلكترونية المساعدة على إصدار القرارات الإدارية بصيغة رقمية في إطار ماتسمح به التشريعات والنظم القانونية الوطنية".

2.1 أركان القرار الإداري الإلكتروني

يقوم القرار الإداري الإلكتروني على خمسة أركان، وفي حالة تخلف أي ركن يكون القرار الإداري معيباً ويكون عرضة للإلغاء أمام القضاء، وأركان القرار الإداري باختصار وجيز هي كالآتي:

- **الاختصاص:** يقوم القانون الإداري الحديث على فكرة الاختصاص، تطبيقاً لمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث¹⁰، وذهب بعض الفقهاء إلى تشبيه قواعد الاختصاص في القانون الإداري بقواعد الأهلية في القانون المدني¹¹.

وعليه ركن الاختصاص في القرار الإداري الإلكتروني يبقى قائم بحيث تلتزم الإدارة بالقيام بإجراءات تكفل صلاحية العون الإداري لإصدار القرار في شكل ورقي أو رقمي وفقاً لما تملكه من وسائل ومعدات لوجستية وفنية وبرمجيات تؤدي لتحقيق ذلك.

- **الشكل والإجراءات :** بمعنى الإفصاح عن الإرادة في الشكل الذي يتطلبه القانون، والأصل أن الإدارة حرة في كيفية صياغة قرارها في قالب معين، إلا أنه في بعض الحالات ينص القانون على كتابة القرار وفق ضوابط معينة، تكون الإدارة ملزمة باحترامها، ويحل التوقيع الإلكتروني محل التوقيع العادي في القرار الإداري الإلكتروني.

- **السبب:** يعرف الفقيه بونار السبب بأنه: "تلك الحالة أو الواقعة القانونية التي تسبق العمل الإداري وتبرر اتخاذه"¹²

وركن السبب في القرار الإداري الإلكتروني لا يختلف في مضمونه عنه في القرار الإداري التقليدي، فلكل قرار إداري سبب معين لصدوره يتعين بيانه في مضمون القرار حتى يكون واضح للمخاطب به ويسمح بتسهيل عملية الرقابة القضائية على مدى مشروعيته.

-المحل: يقصد بمحل القرار الإداري الأثر القانوني الذي يترتب عليه حالاً ومباشرةً، فمثلاً: محل القرار الصادر بفصل موظف هو قطع العلاقة بينه وبين الإدارة.¹³

-الغاية: وهي النتيجة النهائية التي تريد الإدارة بلوغها وتحقيقها من وراء إصدارها للقرار الإداري على المدى القريب أو البعيد، ويشترط في هذه الغاية أن تكون مشروعة، وتتجه لتحقيق مصلحة عامة، وإلا كان معيباً بعيب الانحراف في استعمال السلطة، واتجه إرادة مصدره لتحقيق أغراض شخصية تقوم على المحاباة والبيروقراطية، والذي يؤدي بالقرار للبطلان والإلغاء ومعاقبة مصدره طبقاً للمادة 24 من دستور 2020¹⁴ " يعاقب القانون على التعسف في استعمال السلطة ".

3.1 خصائص القرار الإداري الإلكتروني

للقرار الإداري الإلكتروني جملة من الخصائص يمكن إيجازها في العناصر التالية:

-القرار الإداري الإلكتروني عمل قانوني: القرار الإداري -الإلكتروني - هو عبارة عن إفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة، وبهذا يعد عمل قانوني صادر من جهة الإدارة الممثلة للسلطة العامة في الدولة بقصد ترتيب آثار قانونية معينة¹⁵. ومن جهة ثانية فهو عمل قانوني نهائي لذلك فالعمل القانوني غير النهائي الصادر عن الإدارة لا يعد قراراً إدارياً¹⁶.

-القرار الإداري الإلكتروني صادر عن سلطة إدارية: القرار الإداري -الإلكتروني -وسمي بـ -الإداري- نسبة لصدوره من إحدى الإدارات العمومية، حتى وإن صدر بطريقة إلكترونية، يبقى القرار الإداري التقليدي والإلكتروني أهم مظهر من مظاهر نشاط وامتيازات السلطة التي تتمتع بها وتستمدّها من أحكام القانون العام،

-القرار الإداري الإلكتروني يصدر من الإدارة بصفة إنفرادية: القرار الإداري -الإلكتروني -
: يعد القرار الإداري تعبيرا عن الإرادة المنفردة للإدارة حتى ولو كان العمل صادر من هيئة جماعية
بخلاف العقود الإدارية الإلكترونية.

-القرار الإداري الإلكتروني يرتب آثارا قانونية: القرار الإداري -الإلكتروني - مثل القرار
التقليدي ويهدف إلى إحداث آثار قانونية بإنشاء مراكز قانونية جديدة مثل: قرار التوظيف، أو
تعديلها مثل: قرار الترقية، أو إلغاء مراكز قانونية قائمة مثل: قرار فصل موظف .

2. أهمية القرار الإداري الإلكتروني في تجسيد الإدارة الإلكترونية

1.2 أهمية القرار الإداري الإلكتروني

القرار الإداري الإلكتروني يعد من أهم ثمار تجسيد الإدارة الإلكترونية التي أدت إلى تحويل
النشاط الإداري من عمل إداري عادي يدوي وورقي إلى عمل إداري رقمي باستخدام الحاسوب
وبالاعتماد على أنظمة وبرامج معلوماتية وتطبيقات ذكية تساعد في اتخاذ القرار الإداري في أسرع
وقت وبأقل تكلفة ممكنة؛ وللقرار الإداري الإلكتروني أهمية بالغة يمكن إيجازها في العناصر التالية:
-يساهم في تحقيق أكبر قدر من الشفافية والوصول للمعلومات، مما يسمح للمواطنين
الاطلاع على البيانات والمستندات الإلكترونية بسهولة، مما يساهم فهمهم للقرارات ويزيد من
مشاركتهم الفاعلة في تسيير المرافق العمومية الجوارية.

-يساعد القرار الإداري الإلكتروني في تسهيل عملية اتخاذ القرار وتنفيذه، حيث يتيح استخدام
الأنظمة الإلكترونية وتداول البيانات والمستندات؛ هذا يؤدي إلى تحسين كفاءة وجودة النشاطات
الإدارية.

- يساعد القرار الإداري الإلكتروني في تيسير التواصل والتفاعل بين أفراد الإدارات العمومية ذات
الطابع الإداري والمواطنين من خلال نشر جميع القرارات عبر موقعها الرسمي وعبر الصفحات
الرسمية للإدارة مصدرة القرار على حسابتها الرسمية على منصات التواصل الاجتماعي الأكثر
انتشاراً في الجزائر.

- يعمل القرار الإداري الإلكتروني على التقليل من الأعمال والنشاطات الإدارية الورقية، وتجسيد شعار أو ساسة صفر ورق في الإدارات العمومية ذات الطابع الإداري.

- القرار الإداري الإلكتروني يسمح بتعزيز التعاون والمشاركة من خلال تسهيل المشاركة في عمليات اتخاذ القرار من خلال عقد اجتماعات عن بعد عبر تطبيقات أو منصات تفاعلية تسهل التفاعل والتبادل بين أعضاء الإدارة أو بين الإدارة المحلية والمركزية للوصول إلى القرار الصواب.

2.2 التحديات التي تواجه القرار الإداري الإلكتروني

حقيقة يشكل تعميم استعمال القرار الإداري الإلكتروني في جميع الإدارات العمومية إنجازاً كبيراً في مسار تطوير وعصرنة الإدارة الجزائرية، ويساهم أيضاً في تطوير القانون الإداري الجزائري والقضاء الإداري الجزائري (محاكم إدارية - محاكم إدارية استئنافية - مجلس الدولة)، غير أن هناك عدة تحديات تواجهه يمكن إيجازها في العناصر التالية:

- الهجمات السيبرانية: قد تتعرض الأنظمة والبنية التحتية للقرار الإداري الإلكتروني للهجمات السيبرانية، مثل الاختراقات والبرمجيات الخبيثة والهجمات من نوع النفوذ غير المصرح به. هذا يمكن أن يعرض سرية وأمان المعلومات للخطر.

- خطر التعرض لسرقة الهوية من خلال اختراق حسابات الموظفين من قبل شخص غير منتمي للإدارة مصدرة القرار، ويقوم هذا الأخير بسرقة الهوية أو التلاعب بالبيانات ويقوم حتى بإصدار قرارات إدارية إلكترونية.

- نقص في الحماية أو غياب الأمن السيبراني في المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري مما يجعلها عرضة للاختراق وعليه يجب تحديث أنظمة الأمان بشكل دوري ومستمر، و جعل تخصص الأمن السيبراني من التخصصات ذات الأولوية في المدارس العليا والجامعات الجزائرية لكونه أصبح كن أساسي في معادلة المنظومة الأمنية في ظل التحديات الراهنة.

- يواجه القرار الإداري الإلكتروني مشكلة عدم مواكبة التشريعات والقوانين والتنظيمات السارية المفعول لنسق التطور التكنولوجي الذي تشهده وسائل الإعلام والاتصال، مما يستدعي تعزيز الأمن السيبراني من خلال تعزيز الترسانة القانونية بنصوص جديدة تتوافق مع التشريعات واللوائح المحلية والإقليمية والدولية، واعتماد أفضل الممارسات في مجال أمان المعلومات والخصوصية. وفي هذا الصدد فقد أكدت الوزيرة المحافظة السامية للرقمنة، السيدة مريم بن مولود، مشروع قانون الرقمنة سيكون جاهزا خلال الثلاثي الأول من سنة 2024¹⁷. الذي يساهم في تحديد معالم النظام القانوني للإدارة الإلكترونية في الجزائر بشكل واضح.

الخاتمة :

ب عون الله وتوفيقه أتممت هذه المداخلة الموسومة بـ: القرار الإداري الإلكتروني: قراءة في المفهوم والأهمية؛ وفيما يلي بيان لأهم النتائج والتوصيات التي انتهت إليها هذه الدراسة:

أولاً: النتائج:

- 1- يعد تعميم استعمال القرار الإداري الإلكتروني في الإدارات يعد مظهراً من مظاهر التطور الذي تشهده الإدارة الجزائرية والقانون الإداري الجزائري.
- 2- القرار الإداري الإلكتروني له نفس أركان أركان القرار الإداري التقليدي المتمثلة في: الاختصاص، الشكل والإجراءات، السبب، المحل، الغاية.
- 3- باشرت الحكومة الجزائرية عملية رقمنة الإدارات العمومية وعصرنتها والقرار الإداري الإلكتروني عنصر مهم في تجسيد هذه الاستراتيجية الوطنية، وقامت أيضاً بتحسين الخدمة العمومية والرفع من جودتها مثل إصدار: جواز السفر البيومتري - بطاقة التعريف الوطنية البيومترية - رخصة السياقة البيومترية - استخراج شهادات الحالة المدنية وشهادة الجنسية والسوابق العدلية عن بعد بواسطة الأنترنت من المنزل دول عناء التنقل.

4- يواجه القرار الإداري الإلكتروني. عدة تحديات أبرزها رهان الأمن السيبراني، وعليه يجب العمل على تعزيز وتطوير استراتيجيات الأمان من خلال خوارزميات التشفير التي تحول البيانات ومعلومات إلى نصوص مشفرة، وتحديد أنظمة الحماية بصفة دورية.

ثانياً: التوصيات:

1- نلتمس من السلطة التشريعية تعزيز الترسنة القانونية الجزائرية بنصوص قانونية جديدة تأسس للمنظومة القانونية للإدارة الإلكترونية وتعزيز الأمن السيبراني (القرار الإداري الإلكتروني - التوقيع الإلكتروني - حجية الإثبات الإلكتروني - القضاء الإداري الإلكتروني)

2- العمل على تعزيز البنية التحتية الإلكترونية من جوانبها المختلفة سواء من الناحية المادية من خلال توفير الأجهزة والمعدات اللوجستية، أو من الناحية البشرية من خلال الارتقاء بالكفاءات البشرية المكلفة بعملية القيادة الإلكترونية وتنفيذها من خلال تكوين الموظفين على استخدام تقنيات الإعلام والاتصال بغرض استخدام الحاسب الآلي وشبكة الأنترنت في إصدار القرارات الإدارية، والقيام بمختلف النشاطات الإدارية الأخرى.

المراجع:

القرآن الكريم

الكتب:

1- عبد الغني بسيوني عبد الله - القانون الإداري - المعارف للنشر - الإسكندرية - سنة 1991.

2- علي محمد بدير، عصام عبد الوهاب البر زنجي، مهدي ياسين ألسلامي - مبادئ أحكام القانون الإداري - جامعة بغداد - سنة 1993 .

3- نبراس محمد جاسم الأحبابي، أثر الإدارة الإلكترونية في إدارة المرافق العامة . - دراسة -

- 4- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، 1412هـ-1992م، ج 5، ص 85. الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، دراسة وتحقيق علي شبري، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1414هـ-1994م.
- 5- الطماوي محمد سليمان، النظرية العامة للقرارات الإدارية، راجعة ونقحه محمود عاطف البناء، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1427هـ -2006م .
- 6- جين بندك، الإلكتروني وأثره في حياتنا، دار المعارف، مصر، 1998.
- 7- حسين عثمان محمد عثمان، دروس في قانون القضاء الإداري في لبنان وفرنسا ومصر. دار الجامعة الجديدة، مصر، 2018.
- 8- فريجة حسين، شرح القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2010.
- 9- لويس معلوف السيوحي، المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000م.

المقالات:

- 10- فيصل بن أحمد بن عابد شعبي، الإدارة العامة في العهد النبوي المفهوم والنشأة والمهام، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، العدد الأول، 1425هـ-2004م.
- 11- يوسف عبد الرحمان الجبوري، سمية عباس مجيد الربيعي، أمل محمود علي العبيدي، إدارة الأزمات والإلكترونية إتخاذ القرار، مجلة بابل-العلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد الأول، 2011.
- 12- صالح عبد عايد صالح، أهمية دور الحكومة الإلكترونية (الإدارة المحلية) في عملية صناعة القرار الإداري مستقبلا، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، المجلد 2، العدد 28، لسنة 2015.

النصوص القانونية:

13- دستور 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 20 - 442 المؤرخ في 15 جمادي الأولى 1442 هـ الموافق لـ: 30 ديسمبر 2020، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء 1 نوفمبر 2020، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 82 لسنة 2020 بتاريخ: 30 ديسمبر 2020.

المواقع الإلكترونية:

14- الموقع الرسمس لوكالة الأنباء الجزائرية—<https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/151476-2024>

الهوامش:

- ¹ -انظر ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ، 1412هـ-1992م، ج 5، ص85. الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس، دراسة وتحقيق علي شبري، دار الفكر للطباعة والنشر الطبعة الأولى ، ، ، 1414هـ-1994م، ج7، ص380.
- ² -سورة غافر، جزء من الآية39.
- ³ -أنظر لويس معلوف السيوحي، المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000م، ص1140.
- ⁴ - انظر: المرجع نفسه، ص496، 495.
- ⁵ -فيصل بن أحمد بن عابد شعبي، الإدارة العامة في العهد النبوي المفهوم والنشأة والمهام، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، العدد الأول، 1425 هـ-2004م، ص28.
- ⁶ -جين بندق، الإلكترونيون وأثره في حياتنا، دار المعارف، مصر، 1998، ص9
- ⁷ - نبراس محمد جاسم الأحبابي، أثر الإدارة الإلكترونية في إدارة المرافق العامة .- دراسة مقارنة-، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2018، ص 98-99.
- ⁸ - يوسف عبد الرحمان الجبوري، سمية عباس مجيد الربيعي، أمل محمود علي العبيدي، إدارة الأزمات والإلكترونية إتخاذ القرار، مجلة بابل-العلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد الأول، 2011، ص5.
- ⁹ - صالح عبد عايد صالح، أهمية دور الحكومة الإلكترونية (الإدارة المحلية) في عملية صناعة القرار الإداري مستقبلا، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، المجلد 2، العدد 28، لسنة 2015، ص46.
- ¹⁰ -السلطات الثلاث: هي السلطات العامة في الدولة المتمثلة في: السلطة التشريعية، التنفيذية ، القضائية.

- 11 - أنظر، الطماوي محمد سليمان ، الأنظرية العامة للقرارات الإدارية، راجعة ونقحه محمود عاطف البنا، دار الفكر العربي، القاهرة ، مصر ، 1427هـ -2006م ، ص313، 312.
 - 12 - فريجة حسين، شرح القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2010م ، ص219.
 - 13 -حسين عثمان محمد عثمان، دروس في قانون القضاء الإداري في لبنان وفرنسا ومصر، الدار الجامعية ، د-ت-ط ، ص323.
 - 14 - المادة 24 من دستور 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 20 - 442 المؤرخ في 15 جمادي الأولى 1442هـ الموافق ل: 30 ديسمبر 2020 ، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء 1 نوفمبر 2020، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 82 لسنة 2020 بتاريخ: 30 ديسمبر 2020.
 - 15 - انظر: علي محمد بدير ، عصام عبد الوهاب البر زنجي ، مهدي ياسين ألسلامي - مبادئ أحكام القانون الإداري - جامعة بغداد - سنة 1993 - ص415.
 - 16 - انظر: عبد الغني بسيوني عبد الله - القانون الإداري - المعارف للنشر - الإسكندرية - سنة 1991 - ص454.
 - 17 - الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية-تاريخ تصفح الموقع 15-11-2023 على الساعة 16:00
- <https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/151476-2024>

